

او الاستنعاة فولاية المعتاق او المستنعاة تامة في المسئلة والتصريف تختص بالاول
 وعندهما اذا بوع احدهما فاعتاق الاخر باطل لان التدبير لا يتجوز عندهما فملك نصيب صاحبه
 بالتدبير وضمن نصف قيمته فانا موسرا كان او مصرولا لانه ضمان ملك فلا يتخلف بالسار والعتاق
 وان اعتقده احدهما فترد الباخر باطل لان الاعتاق لا يتجوز فيض نصف قيمته ان كان موسرا
 ونسب العبد ان كان مصرولا ان هذا ضمان لان هذا ضمان مختلف بالسار والعتاق
باب الموت والحجز
 سئل لا يتجوز الحاكم الى الثلثة ايام ش اي ان مضت ثلثة ايام ولم يورث حصه ذلك الميراث
 يتجوز والحجز ش اي ان يكن له واحد من الثلثة وهذا عند ابي حنيفة وحجبه وعزير ابو
 لا يتجوز حتى يتولى عليه محارم م وفيها يطلب شترع او شترع برضا ش اي شترع شترع
 المكاتب م وعادرتهم وما في بيع لشترع فان مات عن واه ش اي عن مال يبي بربك الكتاب م
 ش هذا عند ثا عند الثنا فخرج به انه يبطل الكتابة لقوته الجمل وحج نقول تجوز في بعض الاحكام
 فكذا في هذا لاجتنابهم الى ذوال اثر الكفر وهو الرق ويستند لجرية الما قبل الموت م وفيها يدل
 من مالهم وحكم بموتهم جزاء لث من موثوق بنيه ولد في كتابته ش حتى لو ولد واقتل الكتابه لا يبيع
 م او شراهم او كوتب هو وابنه نصفهما كبريا بمقت ش اي كتابته وادحق فان الولدان كان نصفها
 بنيه وان كان كبريا خيلا لخص واحد م وان لم يترك شيئا من ولد كذا بنيه سعي عليه وذا
 اذ حكم بعقوبه ابيه فلو موته وعقوبه من شيا واذى اليك خلا او وركد فيها ش هذا عند ابي حنيفة
 وعندهما الولدان المتخري يسعي عليهم الاب ايضا لان كوتب بنعيهم الاب م فان ترك ولدا متخريا
 يبيع بغير الحيا لولا وفقي به ش اي بموجب الحيا م على اقله اموال كذا ذلك لغير الامه
 لان هذا القضاء لا يبا والكتابة لان مقتضى الكتابة الحيا لولا يحو الى المم والعقل عليهم على وجه
 يتخلف ان يعتق فبيعت الولد الماعلى الاب ولما قال ودنيا في لا يلو كان عينا لا يتا في القضاء بالاب
 بل لم لانه يمكن الوفاة في الحال م وان اختتم قوم امه وابيه في ولايته فقصي به لقوم امه
 تجوز ش لان القضاء يكون ولا لولا لولا المم معناه ان الاب مات وقيفا واقتح عند
 فيكون القضاء في فصل جهده فيه فينفذ وينفسخ الكتابة م وطاب لسيده ما اذى اليه يتخذ
 فحجز ش اي اذا لم يكن المولى مصرا للزكوة فاخذ المكاتب الزكوة كونه من المصارف م
 اذ اذى المولى عن ذلك الكتابة ثم تجز فظهر ان المولى اخذ الزكوة وهو عتي ومع ذلك
 لانه اخذ عوضا عن العتق رضان اخذ والعهد فذا اخذ صدقة وقد قال عليه السلام
 كالعهد فده وانا هدية م فان جنى عتق كذا فهو سيد جاهل ش اي بالجناية م فيجوز او مكاتب
 فلم يقض به فيجوز دفع اوردى ش اي جنى مكاتب فلم يقض بموجب الجناية فيجوز بين
 دفعه واداء ارض الجناية لان هذا هو موجب جناية العبد لكن الكتابة صارت ما نعت

عن الدخيم ثم ذلك المانع بالتجز وعاد للملك الميراث م وان قضى به عليه مكاتب فبيع ببيع فيه
 اي وان قضى بموجب الجناية على المكاتب حال كونه مكاتب فجز ببيع في ذلك لانه دين معتق
 برقبته بالعتاق فان نقل الى فتمته م ولا ينسج بموت السيد واذى البول الى ورثته على وجه
 فان اعتق بعضه لا يبيع وان اعتقوه فتق حقا ش لان لا ينقل من ملك المالك فلا يبيع اعتاق
 بعض الورثة اما اعتاق الكل فيجعله ابرة اقتضاء نصيب العتق ولا كذلك اعتاق البعض لان
 يمكن جعله ابرة البعض نصيب العتق فان ابراه البعض لا يبي العتق لان بعضه ش ابراه البعض
كتاب الاولاد
 شخص في ملكه او بسبب عقد المولاة فالولادة نوعان ولاية العاقدة وولاية المولاة فان
 بولادة العاقدة فقال م من عتق باعقاة او يفرغ له كالكتابة والتدبير والاستنعاة م او ملك فيه
 ش اي بالكتبه فيه اياه م فولاده لا ستيك وان شرط عتقه ش فان ذلك شرط مخالفت لمقتضى
 العقد فينفذ العتق ويبطل الشرط فان قيل كيف يكون الولد في التدبير والاستنعاة للسيد
 والمدبر واما الولدان ما يعتقان بعد موت السيد فلذا صورته ان يرتب السيد وليع بول الحيا
 حتى يحكم بعقوبه واما ولد م جاء مسلا فمات مدبره واما ولد فالولاد له م ومبايعتق
 امة ورجمها في قولنا لا قل من نصف حوله ش اي من وقت الاعتاق م فله ولاية الولد
 نقل عنه ش اي ان عتق ابي لابنته ولاء الولدين موالى لهم المولى لان الجمل كان موجزا
 وقت الاعتاق فاعتاقه وقع فصر فلا ينقل ولاء م من معتقه م وكذا لو ارتك ولد
 احدهما لا قل من ذلك ش اي ولدت الامة المعتقة ولدين مؤمنين بين الاعتاق وولاد احد
 المقتنين نصف حوله لا ينقل ولاء الولدين ايضا لان احد التوأمين كان موجودا وقت الاعتاق
 فاولا الاخر والتوأمين ولدين بين ولادتهما اقل من نصف حوله م فان ولدت لا كوتبه فولاد الواد
 سيدها فان اعتق الاب جز ولاء ابنة الى قومه ش اي ان ولدت الامة المعتقة ولدا وبين الاعتاق
 وولادته الكرمين نصف حوله فولاد السيد امة بمعناه ان الولدان مات فولاد السيد الام
 فان اعتق الاب قبل موت المولصارا الولد يعتق ان مات بعد اتمام مات الاب فولاد الولد يكون لعق
 الاب وانما قلنا قبل موت الولدان ان اعتق بعد موت المم لا ينقل ولاء المم لا ينقل ولاء المم
 للمولى لان مولى المم اسحق ولاء الولد زمان مونه وبعده لك لا ينقل عنه وانما قلنا بصحها
 لان الاب اذا اعتق والولدان قبل موت الاب فهذه الاب ولا يكون ولا في حوط الاب م على قوله م
 مولد لا يكره معتقة فولاد فولاد الوجه المولاهما ش فذا اعتق في حريمه وحجها م انه اما عند
 اي يوسف حجه الله فولاد المولى الاب مولاه ترجح الجانب المم وهما وكذا الضمان وان كان
 من جانب المم واما وضع المسئلة في المم لان ولاد المولاة لا يكون في العبد لان شعرا وقابل
 فلا رة لوط المولاة لتأخره عن الوارث النسبي وان كان من ذوى الارحام اما العتق فصحوا